إضافة إلى
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعيـــة العامـــة

الوثائـق الرسميـة : الدورة السادسة والأربعون

الملحـق رقـم ١٢ ألف (A/46/12/Add.1)

الأمـم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٩٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وارقام ويعني إيراد احد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق الامم المتحدة .

وقد صدر تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والاربعون ، الملحق رقم ١٢ (A/46/12) .

ISSN 0251-8074

[الاصل : بالإنكليزية والفرنسية]
[٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢]

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها الثانية والاربعين*

(جنيف ، ٧ الى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ـ مقدمة	١ - ١٩	١
الف ـ انتخاب أعضاء المكتب	٧	٢
باء ـ التمثيل في اللجنة	٨ - ١٤	٢
جيم ـ إقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية اخرى	١٥	٥
دال ـ البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية	١٦ - ١٩	٦
ا ـ المناقشة العامة (البنود ٤ إلى ٩)	٢٠	٧
ا ـ مقررات اللجنة واستنتاجاتها	٢١ - ٣٨	٧
الف ـ استنتاجات ومقررات بشان الحماية الدولية	٢١ - ٣٣	٧
١ - استنتاج عام بشان الحماية الدولية	٢١	٧
٢ - مقرر بشان تقرير الفريق العامل المعني بالحلول والحماية	٢٢	١١
٣ - استنتاج بشان التقرير المتعلق بإعادة التوطين كوسيلة للحماية	٢٣	١٢

* سبق تعميمه تحت الرمز A/AC.96/783 .

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
باء - استنتاج بشأن اللاجئات	٢٤	١٣
جيم - استنتاج بشأن الأطفال اللاجئين	٢٥	١٥
دال - استنتاج بشأن تنفيذ خطة العمل الشاملة للاجئين من أبناء الهند الصينية	٢٦	١٦
هاء - استنتاج بشأن إعادة مواطني كمبوديا إلى وطنهم	٢٧	١٧
واو - استنتاج بشأن المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى	٢٨	١٨
زاي - مقررات بشأن المسائل الادارية والمالية	٢٩ - ٣٥	٢٠
حاء - جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة والاربعين للجنة التنفيذية	٣٦	٢٩
طاء - مشاركة المراقبين من الحكومات في عام ١٩٩٢ ..	٣٧	٣٠
ياء - إعلانات أو تحفظات تفسيرية متصلة باستنتاجات اللجنة ومقرراتها	٣٨	٣٠
المرفق : البيان الافتتاحي الذي ألقته مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين امام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثانية والاربعين		٣١

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها الثانية والاربعين في قصر الامم بجنيف في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، وافتتح الدورة الرئيس الخارج السفير إميكا آيو أزيكيوي (نيجيريا) . وأبدى ترحيبا خاصا بسمو الاميرة مارثا لويز النرويجية التي كان اهتمامها بالعمل الإنساني ملهما لكثير من العاملين في هذا الميدان .

٢ - وأشار السفير أزيكيوي في بيانه الافتتاحي إلى تغير المناخ السياسي الدولي وما جلبه من آمال وحالات انعدام التيقن . وشدد على أن محنة اللاجئين ما زالت تتزايد : فقد ارتفعت أعدادهم منذ دورة اللجنة الماضية خصوصا في البلدان النامية ، وخلقت حالات طوارئ واسعة ومعاناة شديدة . وأشار إلى ضرورة وجود استجابات جديدة وابداعية . ورحب في هذا الشأن بالجهود الجارية حاليا في الوكالات الإنسانية الدولية لتعزيز التنسيق والكفاءة .

٣ - وأشار إلى زياراته لمخيمات اللاجئين في مختلف بلدان افريقيا ، فشدد على أن الموارد المتاحة قاصرة عن تغطية أنشطة برامج مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . ووصف الالتزام الذي شاهده لدى موظفي مكتب المفوض السامي الميدانيين ، وحيّا بوجه خاص ما أبدته المفوضة السامية الجديدة من قيادة ملهمة في مجابهة التحديات غير العادية في هذا العام .

٤ - ودعا إلى اتباع مناهج جديدة ونهج مشتركة بناء على سابق الخبرات والتصورات ، من أجل تقديم حلول دائمة فعالة لآلاف مؤلّفة من اللاجئين والمشردين . ورأى داعيا إلى الامل في أن دخول عصر جديد سوف يزيد من الجهود الموجهة إلى حماية اللاجئين ، ويزيد توثيق الصلات بين الحلول الدائمة والحماية . كما أشار السفير أزيكيوي إلى العمل المثمر الذي قام به الفريق العامل المعني بالحلول والحماية كما ظهر في تقريره ، وحيّا جهود المشاركين في إعداده .

٥ - ومضى قائلا إن الاستجابات لمشكلتي الفقر والتنمية جزء لا يتجزأ من الحلول المطلوبة ، شأنهما شأن ميثاق حقوق الإنسان وضماناتها . في وقت الانتهاكات ، ستستمر تدفقات اللاجئين .

٦ - وفي ختام كلمته هنأ السفير ازيكيوي على اهمية زيادة الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥٩ والبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين لعام ١٩٦٧ . وقد يلزم ايضا جعل احكام الاتفاقية تتمشى مع الولاية الموسعة لمكتب المفوض السامي . كما رأى تشجيع إصدار صكوك اقليمية بسبب اسهامها القيّم في حماية اللاجئين . كذلك رأى أن من الواجب التنويه بفضل الدور الهام للمنظمات غير الحكومية سواء في توريد مواد الإغاثة أو في إجراء دراسات في مناطق تهم مكتب المفوض السامي مباشرة .

الف - انتخاب اعضاء المكتب

٧ - بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي ، انتخبت اللجنة بالتزكية اعضاء المكتب كما يلي :

الرئيس : السيد السفير ب. دي ردماتن (سويسرا)

نائب الرئيس : السيد السفير ه . ا. لانوس (الارجنتين)

المقرر : السيد شانغ بيشان (الصين)

باء - التمثيل في اللجنة

٨ - وفيما يلي اعضاء اللجنة الممثلون في الدورة :

الارجنتين	تايلند
استراليا	تركيا
اسرائيل	تونس
المانيا	الجزائر
اوغندا	جمهورية تنزانيا المتحدة
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الدانمرك
ايطاليا	زائير
باكستان	السودان
البرازيل	السويد
بلجيكا	سويسرا

الصومال
الصين
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
الكرسي الرسولي
كندا
كولومبيا
لبنان
ليسوتو
مدغشقر
المغرب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

٩ - وحضرت حكومات الدول التالية بصفة مراقب :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الاردن
اسبانيا
انغولا
اوروغواي
ايرلندا
البرتغال
بلغاريا
بوتسوانا
بوروندي
بولندا
بيلاروس (جمهورية)
بيرو
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جيبوتي
رواندا
رومانيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السنغال
سوازيلند
شيلي
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا

فينيسيا الاستوائية
فييت نام
قبرص
الكاميرون
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
الكونغو
الكويت
كينيا
ماليزيا
مصر
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
موزامبيق
ميانمار
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا

كما مثلت جماعة فرسان مالطة بمراقب .

١٠ - وكانت منظومة الامم المتحدة ممثلة كما يلي :

مكتب الامم المتحدة في جنيف ، ومكتب المندوب التنفيذي للامين العام ، ووحدة التقييم المركزي بالامانة العامة للامم المتحدة ، ومركز حقوق الإنسان ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومكتب العمل الدولي ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومتطوعو الامم المتحدة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وبرنامج الاغذية العالمي .

١١ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية الممثلة بمراقب هي :

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) ، ومصرف الإسلامي للتنمية ، ولجنة الاتحادات الاوروبية ، ومجلس أوروبا ، والمنظمة الدولية للهجرة ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

- أما المنظمات الاخرى التي تتلقى الدعوة دائما للاشتراك في دورات وأعمال جمعية العامة بصفة مراقب والتي كانت ممثلة في الدورة فهي : فلسطين .

- كما كان المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين وانيا ممثلين في الدورة .

- وكان هناك مراقبون يمثلون نحو ٩٦ منظمة غير حكومية .

جيم - إقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية أخرى

- أقرّت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الاعمال التالي (الوثيقة A/AC.96/7 :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

٣ - إقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية أخرى .

٤ - المناقشة العامة .

٥ - (أ) استعراض برامج مكتب المفوض السامي الممولة من مناديق التبرعات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، واعتماد البرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٣ ؛

(ب) حالة المساهمات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ ؛

(ج) الإدارة والتنظيم .

٦ - النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة والاربعين للجنة التنفيذية .

٧ - أي مسائل أخرى .

٨ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الثانية والاربعين .

٩ - اختتام الدورة .

دال - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية

١٦ - نوّه شاكرا السفير برنار دي ردماتن (سويسرا) في بيانه الافتتاحي بالعمل الممتاز الذي قام به المكتب الخارج . كما رحّب بحرارة بتعيين المفوضة السامية مؤخرا ، وأعرب عن إعجابه بالاسلوب الذي واجهت به مشاكل كثيرة جاءت بها أحداث العام الحالي .

١٧ - ثم أبدى الرئيس تصوراته للمنظمة كما عرفها شخصيا قبل ذلك بنحو ٣٠ عاما فلاحظ شدة تغير الظروف منذ ذلك الحين . فقد تحول مكتب المفوض السامي من دوره المبدئي وهو تقديم الحماية والمساعدة للاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية واصبح حاليا يواجه تحركات سكانية ضخمة ذات أصول متعددة ومتشابكة . وأحيانا قد لا يشكل اللاجئون بالمعنى التقليدي سوى أقلية ، بيد أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتجاهل ما يتصل بهذه التحركات من عواقب ومعاناة إنسانية .

١٨ - ومع ذلك وجّه الانظار إلى سببين للتفاؤل . فالمنتظر أن تؤدي التغيرات السياسية الاخيرة إلى ظروف تخلق نتيجة مواتية لبعض مشاكل اللاجئين وتجعل عملية العودة الاختيارية الى الوطن ممكنة ؛ إذ أن المجتمع الدولي مسؤول عن كفالة تحويل هذه التوقعات إلى حقائق . أما السبب الثاني فهو أن الاهتمام يتركز حاليا على ضرورة استعراض وتحسين الاليات التي يستخدمها المجتمع الدولي لتقديم الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ : ويقوم مكتب المفوض السامي في هذا الشأن بدور نشط في المناقشات الخاصة بهذا الموضوع . وقد تختلف الاراء داخل المجتمع الدولي حول بعض هذه القضايا وحول الحلول المناسبة لها . بيد انه أبدى ثقته بأن اللجنة التنفيذية ستتخذ موقفا بنّاء ، مراعاة منها لمدى حيوية هذه المناقشات لآلاف مؤلّفة من الرجال والنساء والاطفال في أنحاء العالم .

١٩ - وختم الرئيس بيانه الافتتاحي متعهدا بالالتزام الكامل بالعمل المقبل ، وهو مطمئن في ذلك إلى علمه أنه يستطيع الاعتماد على دعم كامل من اللجنة والمفوضة السامية وموظفيها ومن المنظمات غير الحكومية في الجهد المشترك لإيجاد حلول .

ثانيا - المناقشة العامة (البنود ٤ إلى ٩)

٢٠ - يرد نص البيان الافتتاحي للمفوضة السامية أمام اللجنة التنفيذية في مرفق هذا التقرير . أما مداولات اللجنة باكملها ، بما في ذلك البيانات وغيرها من كلمات الوفود بشأن جميع بنود جدول أعمال الاجتماع ، والبيانان الختاميان للرئيس والمفوضة السامية ، فترد في المحاضر الموجزة للدورة التي صدرت بوصفها الوثائق من A/AC.96/SR.463 إلى A/AC.96/SR.470 .

ثالثا - مقررات اللجنة واستنتاجاتها

ألف - استنتاجات ومقررات بشأن الحماية الدولية

١ - استنتاج عام بشأن الحماية الدولية

٢١ - إن اللجنة التنفيذية ،

(أ) تلاحظ بقلق الوضع المستمر والمعقد للمشاكل التي يعاني منها اللاجئون اليوم ، وتلاحظ أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير على مدى الأعوام الاربعين الماضية في حل هذه المشاكل لا تزال حماية اللاجئين تمثل أحد التحديات المستمرة والصعبة التي توجد حاجة إلى مواجهتها بأساليب تهدف إلى إيجاد الحلول ؛

(ب) ترحب باستمرار استعداد الدول لاستقبال اللاجئين وتوفير الحماية لهم ، وكذلك توفير موارد كبيرة لتلبية احتياجات اللاجئين ، وإعرابها بذلك عن التزامها الإنساني القوي والمستمر على الصعيدين الوطني والدولي ؛

(ج) تؤكد الاهمية الاساسية لمبدأي عدم الإعادة القسرية ومنح حق اللجوء كمبدأين أساسيين لحماية اللاجئين ، وتشجع الدول على تكثيف جهودها الرامية إلى حماية حقوق اللاجئين والحيلولة دون جعلهم موضعا لهجمات مسلحة في المخيمات أو

المستوطنات ، وإلى تفادي حرمانهم بشدة وبدون داع من حرية التنقل ، وكفالة ان تكون شروط اللجوء متماشية مع المعايير الدولية المعترف بها ، وتسهيل بقائهم في البلدان التي لجأوا إليها بما في ذلك إصدار الوثائق الشخصية اللازمة والتصريح بالعودة بعد السفر إلى الخارج ؛

(د) تعرب عن القلق إزاء عدم كفاية الحماية الدولية الممنوحة لمجموعات شتى من اللاجئين في انحاء مختلفة في العالم ، بما في ذلك عدد كبير من الفلسطينيين ، وتأمل في أن يستمر بذل الجهود داخل منظومة الامم المتحدة لتلبية احتياجاتهم من الحماية ؛

(هـ) تشجع مكتب المفوض السامي ، سواء في المقر أو في الميدان ، على العمل بنشاط من اجل تشجيع زيادة الدعم والفهم للسياسة التي يتبعها المكتب والانشطة التي يقوم بها لصالح اللاجئات بما في ذلك الانشطة التي يقوم بها المكتب مع الشركاء المنفذين وجميع المحافل الوطنية والدولية الملائمة حيثما كان الامر يتعلق بمشكلة حماية النساء ، أو الفتيات ، اللاجئات ؛

(و) تشير على المفوضة السامية لوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات(١) ، وتطلب جعل هذه المبادئ التوجيهية جزء لا يتجزأ من انشطة الحماية والمساعدة التي يضطلع بها مكتب المفوض السامي ، وتدعو إلى تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ المبادئ التوجيهية في الدورة الثالثة والاربعين للجنة التنفيذية ، وتحث المفوضة السامية على الإبقاء على وظيفة كبير المنسقين لشؤون اللاجئات ؛

(ز) تعيد تاكيد استنتاجها رقم ٥٩ (د - ٤٠) بشان الاطفال اللاجئين الذي اعتمدته الدورة الاربعون للجنة التنفيذية ، وتؤكد من جديد اهمية تقديم الحماية والمساعدة الكافيتين لكفالة سلامة ونماء الاطفال اللاجئين ، وترحب في هذا الصدد بما قررته المفوضة السامية من إنشاء وظيفة جديدة لمنسق شؤون الاطفال اللاجئين ؛

(ح) تؤكد من جديد ان حجم وتعقد حالة اللاجئين في العالم في الوقت الراهن تتطلب العمل بنشاط على تعزيز مبادئ الحماية القائمة ، فضلا عن إجراء مناقشات كاملة ومفتوحة بشان الاتجاهات الجديدة بالنسبة للحماية وبشان الاستمرار في تطوير القانون مع إيلاء اهتمام خاص للمسؤوليات التي تتحملها الدول بالنسبة لحل المشكلات المتعلقة بحالات اللاجئين ، وخاصة بالنسبة للبلدان الاصلية ، وذلك للقضاء على أسباب تدفق اللاجئين ؛

(ط) تدعو المفوضة السامية إلى أن يعمل بنشاط ، من هذه الناحية ، على استكشاف خيارات جديدة لاستراتيجيات وقائية تكون متماشية مع مبادئ الحماية ومع الطرق التي يمكن بها تعزيز مسؤوليات الدول وآليات تقاسم الاعباء واستخدام الاستراتيجيات الإعلامية لتكميل أنشطة الحماية ؛

(ي) تطلب إلى المفوضة السامية أن تعزز الجهود الرامية إلى تشجيع ، أو دعم ، العودة الاختيارية للاجئين وإعادة دمجهم بسلام في البلدان الاصلية ، وتحث الدول على تسهيل هذه الجهود بما في ذلك كفالة احترام الطبيعة الطوعية لاي حركة للعودة إلى الوطن والسماح لمواطنيها بالعودة بسلام وكرامة إلى ديارهم دون تعريضهم لمضايقة أو الاحتجاز التعسفي أو التهديدات الجسدية خلال العودة أو بعدها ؛

(ك) ترحب بانضمام بولندا ورومانيا مؤخرا لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين ، وتناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين أن تفعل ذلك ، الامر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع تقاسم الاعباء دوليا وتسهيل معالجة حالات اللاجئين وحلها ، وتشجع جميع الدول على أن تدعم بنشاط الجهود التي تبذلها المفوضة السامية لتشجيع الانضمام العام إلى الصكين ؛

(ل) تعرب عن تقديرها للمفوضة السامية للتقرير المؤقت المتعلق بتنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين وتطلب الى جميع الدول التي لم ترد على الاستبيان الخاص بتنفيذ الصكين ، والذي عمّمته المفوضة السامية ، إلى أن تفعل ذلك ؛

(م) تقر بقيمة قيام الدول الاطراف بالإبلاغ عن تنفيذ مسؤولياتها وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، وتطلب إلى المفوضة السامية أن تتيح للجميع الاطلاع على ردود الدول على الاستبيان المشار إليه وذلك بالاتفاق مع الدول المعنية ؛

(ن) تلاحظ انه من الممكن أن يؤدي تزايد إساءة استخدام اللجوء إلى الإضرار بقواعد اللجوء وبالمحافظة على عدالة وكفاءة اجراءات تحديد مركز اللاجئ ، وتشير إلى الاستنتاج رقم ٤٦ (ي) (د - ٣٨) الذي طلب إلى الدول ضمان ألّا تكون للتدابير الرامية إلى تشبيط الاستخدام المخلّ بإجراءات اللجوء آثار ضارة على المبادئ الاساسية للحماية الدولية بما في ذلك قواعد اللجوء ؛ .

(س) تقرّ بأن وضع إجراءات تتسم بالإنصاف والكفاءة وإتاحة هذه الإجراءات لجميع ملتمسي اللجوء هما عنصران هامان في أية استراتيجية دولية متماسكة لمعالجة ، وحل ، حالة اللاجئين ، وتشير في هذا الصدد إلى الاستنتاج رقم ٨ (د - ٢٨) بشأن تحديد مركز اللاجئين ، والاستنتاج رقم ١٥ (د - ٣٠) بشأن اللاجئين الذين ليس لهم بلد لجوء ، والاستنتاج رقم ٨٠ (د - ٣٤) بشأن مشكلة طلبات الحصول على مركز اللاجئ أو طلبات اللجوء التي يكون من الواضح أنه ليس لها ما يبررها أو تنطوي على إساءة الاستخدام ، والاستنتاج رقم ٥٨ (د - ٤٠) بشأن مشكلة اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يتنقلون بطريقة غير نظامية من بلد وجدوا فيه الحماية فعلا ؛

(ع) توافق ، بالنظر إلى أهمية مفهوم البلد الثالث وإلى أنه يجري النظر في هذا المفهوم في محافل أخرى ، على أن تواصل اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية مناقشة هذا المفهوم بغية التوصل إلى استنتاج بشأن هذه المسألة ؛

(ف) تؤكد إمكانية استخدام شروط الانضمام في اتفاقية عام ١٩٥١ في الحالات التي يحدث بالنسبة لها تغير في الظروف في بلد ما بحيث يكون هذا التغير بطبيعته عميقا ومستمرا إلى درجة أن اللاجئين من ذلك البلد لا يعودون بحاجة إلى حماية دولية ولا يعود بإمكانهم الاستمرار في رفض الاستفادة من الحماية التي يوفرها بلدهم شريطة الإقرار بأنه من الممكن أن تؤيد أسباب قهرية ، بالنسبة لبعض الأفراد ، استمرار مركز اللاجئ ، وتدعو المفوضة السامية إلى أن تستكشف في اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية تطبيق شروط الانضمام ؛

(ص) تؤكد من جديد الاستنتاج رقم ٥٠ (ل) (د - ٣٩) ، وتعيد تأكيد طلبها إلى الدول بأن تستكشف وتعزز ، بنشاط ، التدابير التي تكون في صالح الأشخاص عديمي الجنسية ، بما في ذلك الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية ، وتعتقد في هذا الصدد بأنه سيكون من المفيد لهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة معالجة المسائل المتعلقة بعديمي الجنسية بما في ذلك مشكلة الحرمان التعسفي من الجنسية ومضمون الحق في الجنسية ؛

(ق) تلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها المفوضة السامية من أجل تعزيز قانون اللاجئين عن طريق الموارد الموجودة والاعتماد على تمويل خاص خارجي ، وتدعو

المفوضة السامية إلى تعزيز الانشطة التدريبية التي يقوم بها المكتب وخاصة عن طريق البرامج التدريبية الموجّهة إلى الموظفين الحكوميين والاشخاص الآخرين العاملين مباشرة مع اللاجئين وطالبي اللجوء ؛

(ر) تلاحظ مع القلق الحالة الامنية الحرجة السائدة في بعض المناطق التي يوجد بها لاجئون ، والتي عرّضت أيضا موظفي مكتب المفوض السامي لمخاطر كبيرة ، وتدعو الدول إلى حماية أمن الموظفين الدوليين والمحليين العاملين في بلدانها لصالح اللاجئين ؛

(ش) ترحب بعقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان وتطلب إلى المفوضة السامية أن تشترك بنشاط في الاعمال التحضيرية للمؤتمر وفي وقائعه على أن تراعي بصفة خاصة أن مسألة حقوق الإنسان والهجرات الجماعية تستحق مزيدا من النظر الجاد ؛

(ت) تطلب إلى المفوضة السامية أن تواصل الاشتراك ، حسب الاقتضاء ، في مداولات الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

٢ - مقرر بشأن تقرير الفريق العامل المعني بالحلول والحماية

٢٢ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تقبل مع التقدير تقرير الفريق العامل المعني بالحلول والحماية إلى الدورة الثانية والاربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي[٢] ،

(أ) تقرر أن تطلب إلى المفوضة السامية أن تدعو إلى عقد اجتماعات تتخلل الدورات للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، حسبما يكون ضروريا ، لمواصلة المناقشات البنّاءة بشأن المسائل المعلّقة من تقرير الفريق العامل ، وكذلك بشأن مسائل الحماية الاخرى ذات الصلة ، وإلى السعي من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن المتابعة ذات المنحى العملي للتقرير وتوصياته وللمسائل الاخرى ذات الصلة حسب الاقتضاء ؛

(ب) تقرر في هذا الصدد بإمكانية استعانة اللجنة الفرعية بالخبرة الخارجية حسب الاقتضاء ؛

(ج) تقرر أيضا أن تطلب إلى المفوضة السامية ابلاغ اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والاربعين بالتقدم المحرز في مداولات اللجنة الفرعية .

٢ - استنتاج بشأن التقرير المتعلق بإعادة التوطين كوسيلة للحماية

٢٢ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تؤكد من جديد العلاقة بين الحماية الدولية وإعادة التوطين كوسيلة للحماية ودورها كحل دائم في ظروف معينة ،

(أ) تدعو الحكومات التي يسمح موقفها بالمساعدة بوضع حدود قصوى لاعداد اللاجئين الذين تسمح بدخولهم وذلك في سياق تقاسم العبء دوليا ؛

(ب) تطلب من الدول أن تعمل عند وضع الحدود القصوى لاعداد اللاجئين الذين تسمح بقبولهم على ادراج وسيلة ملائمة طارئة يمكن إتاحتها ، حسب الحاجة ، لمعالجة الحالات التي تطرأ بسرعة ؛

(ج) تقر بأنه من الممكن أن تؤدي الحالات التي تطرأ بسرعة إلى تلبية احتياجات إعادة التوطين من عام لآخر وبأنه ينبغي أن يكون من الممكن مواءمة الحدود القصوى لاعداد اللاجئين الذين يسمح بدخولهم مع هذه التطورات ؛

(د) تقر بالحاجة إلى الاستجابة بسرعة ومرونة لاحتياجات مكتب المفوض السامي بالنسبة لإعادة التوطين وخاصة فيما يتعلق بالجماعات الخطيرة وحالات الحماية الطارئة وذلك رهنا باشتراطات دخول اللاجئين التي تحددها الدول المستقبلة ؛

(هـ) تقر بفائدة التشاور الوثيق مع مكتب المفوض السامي في انشطة إعادة التوطين التي يقوم بها المكتب ؛

(و) تقر بأنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند استعراض طلبات مكتب المفوض السامي المتعلقة بإعادة التوطين عنصر الحماية المتأصل في هذه الطلبات ؛

(ز) تؤكد أن مكتب المفوض السامي لا يسعى إلى إعادة التوطين إلاّ كملجأ أخير عندما لا يكون من الممكن تحقيق العودة الاختيارية أو الدمج المحلي إذا كان من شأن إعادة التوطين تحقيق أفضل مصلحة للاجئين وعندما يكون ذلك ملائما .

باء - استنتاج بشأن اللاجئات

٢٤ - إن اللجنة التنفيذية ،

وقد نظرت في التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ سياسة مكتب المفوض السامي المتعلقة باللاجئات[٣] وبالمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات[٤] ،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات السابقة للدورات التاسعة والثلاثين ، والاربعين ، والحادية والاربعين ، بشأن اللاجئات ،

(أ) تعرب عن تقديرها للتقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة مكتب المفوض السامي المتعلقة باللاجئات ، وتثني على مكتب المفوض السامي لما أحرز من تقدم في تنفيذ تلك السياسة ؛

(ب) ترحب بوضع مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات ؛

(ج) تلاحظ مع الارتياح البدء في أنشطة مختلفة في المكاتب الإقليمية من أجل دمج اهتمامات اللاجئات ؛

(د) تثني على مكتب المفوض السامي للمبادرة التي أسفرت عن تخصيص اليوم العالمي للمرأة لعام ١٩٩١ للاجئات ؛

(هـ) ترحب بالاهتمام الذي أبداه المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجاه اللاجئات في قراره المتعلق بالنساء والأطفال اللاجئين والمشردين ، وهو القرار الذي اتخذه المجلس في دورته العامة الثانية عشرة[٥] ؛

(و) تلاحظ مع القلق البالغ أن التقدم لا يزال مقتصرا على القرارات السابقة ذات الصلة بالاحصاءات والتدريب والإبلاغ وتعيين الموظفات ، وخاصة الموظفات الميدانيات في مجالات الخدمات المحمية والاجتماعية والحماية ، اللواتي لهن ضرورة أساسية بالنسبة لتنفيذ برامج مكتب المفوض السامي المتعلقة باللاجئات تنفيذا فعالا ؛

(ز) تلاحظ أن تكليف كبير المنسقين لشؤون اللاجئات ، الذي تموّل وظيفته بأموال مخصصة من مانحين ، سينتهي في ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ؛

(ح) تؤكد أن هناك حاجة إلى تنفيذ ، ورصد فعالية ، السياسة المتعلقة باللاجئات[٦] والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات[١] ؛

(ط) تطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم في الدورة الثالثة والاربعين للجنة التنفيذية تقريرا مرحليا آخر عن تنفيذ السياسة المتعلقة باللاجئات مع التركيز بالتحديد على المسائل المذكورة في الفقرة (و) أعلاه ، بالإضافة إلى تقييم عام لمدى النجاح في تنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعها مكتب المفوض السامي والتي تتعلق بحماية اللاجئات ؛

(ي) تحث المفوضة السامية على إبقاء الالتزام باهتمامات اللاجئات على أعلى مستويات مكتب المفوض السامي وذلك من خلال مواصلة تقديم التمويل الكافي عن طريق الموارد العادية لوظيفة كبير المنسقين لشؤون اللاجئات التابعة لنائب المفوض السامي من أجل المحافظة على التقدم في هذا المجال ؛

(ك) تطلب إلى المفوضة السامية أن تكفل الدعم الإداري النشط من أجل تبسيط المسائل المتعلقة باللاجئات في مجالات جمع البيانات ، وتعيين الموظفات ومركز أولئك الموظفات في الميدان والمقر ، والتدريب ، والإبلاغ ، وتقييم الموظفين ، والتقييم ؛

(ل) تطلب إلى المفوضة السامية أن توسّع نطاق البرامج التدريبية المتعلقة بمسألة "التخطيط المرتبط بالنساء" وأن تعمل بصفة خاصة على معالجة اهتمامات اللاجئات في الحالات الطارئة بهدف زيادة وعي موظفي مكتب المفوض السامي وتدريبهم ؛

(م) تشجع المفوضة السامية على تحسين أنشطة الإعلام من أجل تشجيع زيادة مساندة وتفهم سياسات وبرامج مكتب المفوض السامي المتعلقة باللاجئات فيما بين المنظمات الاخرى التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاكاديمية والجمهور .

جيم - استنتاج بشأن الاطفال اللاجئين

٣٥ - إن اللجنة التنفيذية ،

وقد وضعت في اعتبارها التقرير المتعلق بحالة الاطفال اللاجئين(٧) ،

وإذ تشير الى الاستنتاجين السابقين للجنة التنفيذية (الاستنتاج رقم ٤٧ (د - ٣٨) والاستنتاج رقم ٥٩ (د - ٤٠)) اللذين وجها النظر الى الاحتياجات الخاصة للاطفال اللاجئين وضعفهم بشكل خاص ،

وإذ تكرر تأكيد قلقها بشأن رفاه الاطفال اللاجئين الذين يشكلون حوالي نصف عدد اللاجئين في العالم والذين تستدعي حالتهم اتخاذ اجراء عاجل كما ورد في التقرير المذكور أعلاه ،

وإذ ترغب في أن تبذل جهدا أكثر تنسيقا لصالح الاطفال اللاجئين في ضوء اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل ، وعلى أساس خطة العمل لتنفيذ الاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات وهي خطة العمل التي تفرد الاطفال اللاجئين بوصفهم من بين الذين يعيشون ظروفا قاسية ،

(أ) تحث المفوضة السامية على أن تواصل جهودها لصالحهم ، لاسيما عن طريق تعزيز الترتيبات الادارية في المكتب ، لمعالجة الاحتياجات الخاصة للاطفال اللاجئين ؛

(ب) ترحب بقرار المفوضة السامية المتعلق بانشاء وظيفة جديدة لمنسق بشأن الاطفال اللاجئين لضمان تنسيق ومتابعة السياسة العامة بشأن الاطفال اللاجئين في مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

(ج) تطلب الى الدول الاعضاء ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مساعدة المفوضة السامية في هذا الصدد وتعرب عن تقديرها الشديد لهؤلاء الذين اتخذوا خطوات عملية لمساعدتها ؛

(د) تكرر تاكيد دعوتها الى الحكومات وغيرها من هيئات الامم المتحدة ، لاسيما اليونيسيف ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، واللاجئين انفسهم للعمل مع مكتب المفوض السامي في تنفيذ المبادئ التوجيهية بشان الاطفال اللاجئين ؛

(هـ) تقترح أن يتخذ مكتب المفوض السامي خطوات لضمان اتخاذ المعايير المحددة في المبادئ التوجيهية بشان الاطفال اللاجئين كاساس لتخطيط البرامج واعداد الميزانية ؛

(و) تؤكد حاجة موظفي مكتب المفوض السامي الى أن يكونوا دعاة نشطين لتوفير الحماية ، فضلا عن مسائل اخرى ، لصالح الاطفال اللاجئين ، لاسيما الاطفال الذين لا يصحبهم آباؤهم ؛

(ز) تطلب أن يدرج مكتب المفوض السامي كجزء من ميزانيته السنوية المقترحة ، احدث البيانات بشان السكان الذين يتعين مساعدتهم ، وتصنيفهم بحسب العمر ، وبحسب نوع الجنس (كما طلبت ذلك سابقا اللجنة التنفيذية) .

دال - استنتاج بشان تنفيذ خطة العمل الشاملة للاجئين من ابناء الهند الصينية

٢٦ - إن اللجنة التنفيذية ،

(أ) ترحب بالتقدم الذي أُحرز في تنفيذ كثير من عناصر خطة العمل الشاملة للاجئين من ابناء الهند الصينية ، وتؤكد الحاجة الى بذل جهود متواصلة لضمان التنفيذ الكامل والمتوازن لجميع عناصر التعزيز المتبادل لهذه الخطة ؛

(ب) ترحب في هذا الصدد ببيان اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية في اجتماعها المعقود في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ الذي أعاد تأكيد المبادئ الاساسية التي تقوم عليها خطة العمل الشاملة ، لاسيما عدم تشجيع المغادرات السرية والتأكيد على المغادرات العادية ، وضرورة عودة الذين يتبين انهم ليسوا لاجئين الى بلدهم الاصلي وفقا للممارسة الدولية التي تعكس مسؤوليات الدول إزاء مواطنيها ؛

(ج) ترحب بمبادرة الاتحاد الاوروبي من أجل إعداد برنامج دولي لاعادة ادماج العائدين الفيتناميين في بلدهم الاصلي ، وتحث الحكومات المانحة القادرة على المساهمة في هذا البرنامج على أن تفعل ذلك ؛

(د) ترحب بالتقدم المحرز في الاجتماع الثلاثي الرابع الذي عقد بين تايلند ولاو ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في لوانغ برابانغ في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ والاجتماع الثلاثي الاول بين الصين ولاو ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في كونمينغ في الفترة من ٧ الى ٩ تموز/يوليه ١٩٩١ ، بشأن عودة اللاجئين وملتمسي اللجوء من اللاويين الى وطنهم ، وتطلب الى المفوضة السامية أن تعزز الجهود المبذولة لاعادة السكان اللاويين من تايلند والصين وإعادة ادماجهم في بلديهم ؛

(هـ) تطلب الى المجتمع الدولي أن يساهم بسخاء في البرامج المعدة في اطار خطة العمل الشاملة ، بما في ذلك عملية إعادة اللاويين وإعادة ادماجهم في وطنهم .

هاء - استنتاج بشأن إعادة مواطني كمبوديا الى وطنهم

٢٧ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تشير الى استنتاج اللجنة التنفيذية بشأن اعادة مواطني كمبوديا المعتمد في دورتها الحادية والاربعين[٨] ،

وإذ تلاحظ انه في اعقاب الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الاطراف الكمبودية ، والاعضاء الداعمين الخمسة في مجلس الامن والرئيس المشارك لمؤتمر باريس للسلم المعني بكمبوديا ، فانه يتوقع أن يتم التوقيع على تسوية سياسية شاملة في ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ ،

وإذ تؤكد على الطابع العاجل للاعمال التحضيرية ، بما في ذلك ازالة الالغام من نقط عبور الحدود ، والطرق الفرعية ، ومواقع اعادة التوطين ،

وإذ تلاحظ أن الامين العام حدد في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ نداءه لتمويل المرحلة التحضيرية لهذه العملية ، التي تقدر بمبلغ ٣٣ مليون دولار ،

(أ) تطلب الى جميع الحكومات المعنية أن تستجيب بسخاء لنداء الامين العام من أجل تقديم التبرعات لعملية الاعادة الى الوطن على النحو المجمل في النداء المجدد الذي وجهه الامين العام ؛

(ب) تطلب الى جميع الحكومات والاطراف المعنية أن تسهم في تهيئة جو من الامن ، والثقة معزز لحقوق الانسان ، وأن تعمل على نحو بناء من أجل التنفيذ المبكر للتدابير التي سيتخذها مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين من أجل رجوع العائدين وإعادة دمجهم في وطنهم بصورة آمنة ؛

(ج) تحث جميع الاطراف على التعاون مع السلطات الدولية من اجل ضمان أن تتم اعادة مواطني كمبوديا الى وطنهم على نحو يتفق تماما مع اتفاقات باريس والرصد الدولي .

واو - استنتاج بشأن المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من ابناء امريكا الوسطى

٣٨ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تلاحظ مع الارتياح الجهود المتضافرة التي تبذلها بلدان امريكا الوسطى ، وبليز والمكسيك لايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ، والعائدين ، والمشردين ، ومن ثم تنفيذ مبادئ واهداف خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من

أبناء أمريكا الوسطى بوصفها جزءا لا يتجزأ من الجهود الجارية لتحقيق السلم والديمقراطية في المنطقة ،

وإذ ترى أن التقدم الكبير المحرز في حوار السلام في السلفادور وغواتيمالا من شأنه أن يحفز حركات جديدة للعودة الاختيارية الى الوطن ، فضلا عن توطين السكان المشردين في الداخل ،

وإذ تتلقى مع التقدير التقرير الذي قدمه رئيس لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى ،

وإذ تعترف بالدعم الكبير الذي يقدمه الى عمليات المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى منذ بدايتها الامين العام للامم المتحدة والجهات المانحة ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ،

(أ) تحث بلدان أمريكا الوسطى ، وبليز ، والمكسيك على متابعة تنفيذها للبرامج التي تدمج اللاجئين ، والعائدين ، والمشردين في الخطط الانمائية الوطنية ؛

(ب) تعيد تاكيد أهمية تطوير هذه الانشطة في اطار احترام مبادئ الحماية الاساسية وحقوق الانسان ، كما هو وارد في خطة العمل ؛

(ج) تطلب الى مكتب الامين العام ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي مواصلة التزامهم إزاء عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى ؛

(د) تطلب الى المجتمع الدولي أن يواصل ويعزز دعمه لعملية المؤتمر من أجل تثبيت التقدم المحرز حتى الآن ؛

(هـ) تؤيد الاهتمام الخاص الذي توليه البلدان السبعة للاحتياجات الخاصة للنساء والاطفال ، فضلا عن وضع تدابير لحماية البيئة أو إعادتها الى ما كانت عليه ؛

(و) تؤكد مجددا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٤٠ المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى بشأن عقد اجتماعا دوليا ثانيا للجنة المتابعة في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٢ ، من أجل تعزيز التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة العمل ، ولوضع استراتيجية ملائمة لمواجهة التحديات الجديدة في ضوء تطور الحالة السياسية والاجتماعية الاقتصادية في المنطقة .

رابع - مقررات بشأن المسائل الادارية والمالية

ألف

٢٩ - إن اللجنة التنفيذية ،

وقد استعرضت المعلومات الواردة في أنشطة مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الممولة من صناديق التبرعات : التقرير المتعلق بالفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٢[٩] ، والاستعراض العام لأنشطة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والتقرير المتعلق بالفترة ١٩٩٠-١٩٩١[١٠] ، واسقاطات البرامج والتمويل لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[١١] ، والمذكرة الاعلامية عن أنشطة التقييم التي يضطلع بها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[١٢] ، والتعديلات الرئيسية في هذه البرامج العامة لمكتب المفوض السامي - ١٩٩٢/١٩٩١[١٣] ،

وقد أحاطت علما بحسابات صناديق التبرعات عن سنة ١٩٩٠ وبرأي مراجعي الحسابات وبتقرير مجلس الامم المتحدة لمراجعي الحسابات عنها[١٤] ،

وإذ تنوه بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية[١٥] ،

(١) توافق على البرامج العنوية وبرامج المساعدة والمخصصات الكلية للبرامج العامة لعام ١٩٩٢ والبالغة ٨٠٠ ٥٥٤ ٢٧٣ دولار (بما في ذلك ٢٠ مليون دولار لصندوق الطوارئ والمساعدة للبرامج قدره ٩٠٠ ٩٥٠ ٢٢ دولار) ، كما هو وارد في البرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٢ ، وكما هو مدرج في العمود ١٠ من الجدول الثاني للتقرير المتعلق بأنشطة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[١٠] ؛

(ب) تأذن للمفوضة السامية بأن تجري التعديلات اللازمة في المشاريع والبرامج القطرية أو برامج المناطق والمخصصات الكلية حسبما قد تقتضيه التغيرات التي تؤثر في برامج اللاجئين التي كانت هذه المخصصات مخططة لها ، مستخدمة احتياطي البرامج عند الضرورة ، واضعة في اعتبارها المعلومات الواردة في وثيقة التغييرات الرئيسية في هدف البرامج العامة لمكتب المفوض السامي - ١٩٩٢/١٩٩١ (١٣) ، وبأن تقدم تقريرا عن هذه التعديلات الى اللجنة التنفيذية في دورتها القادمة ؛

(ج) تطلب الى المفوضة السامية أن تضطلع باستعراض شامل للتقارير المقدمة الى اللجنة التنفيذية عن أنشطة مكتب المفوض السامي الممولة من صناديق التبرعات ، واضعة في اعتبارها توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (١٥) بشأن تبسيط عملية الابلاغ ؛

(د) تطلب الى المفوضة السامية ضمان أن يعالج ذلك الاستعراض ضرورة أن تحدد الاقتراحات القطرية أو اقتراحات المناطق بوضوح الأولويات وخيارات البرامج وكيف تلبي البرامج المقترحة الاحتياجات ذات الأولوية للاجئين ؛

(هـ) تطلب الى مكتب المفوض السامي ، بالتشاور مع اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ضمان أخذ نتائج هذا الاستعراض في الاعتبار عند إعداد الوثائق للدورة الثالثة والاربعين للجنة التنفيذية في عام ١٩٩٢ ؛

(و) تدعو مكتب المفوض السامي الى تكييف المبادئ التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين والمبادئ التوجيهية بشأن حماية اللاجئات لتكون أداة تستخدمها المكاتب الميدانية فيما تقوم به من تدريب وفي عملية تخطيط البرامج والميزانية التي تضطلع بها ؛

(ز) توصي بمواصلة الممارسة التي تتبعها اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية والتي تتمثل في عقد اجتماعات تتخلل الدورات لكي تستعرض ، في جملة أمور ، تنفيذ البرامج العامة لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بما في ذلك التعديلات المقترحة في مستويات البرامج القطرية ؛

(ح) تحث مكتب المفوض السامي على تعزيز اجراءاته المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمعالجة المشاكل القائمة في ادارة أموال مكتب المفوض السامي ، كما أفاد

بذلك مجلس مراجعي الحسابات ، وتطلب أيضا الى مكتب المفوض السامي ضمان أن يتخذ الشركاء المنفذون الحكوميون وغير الحكوميين ، الخطوات المناسبة لكفالة الامتثال لمعايير مكتب المفوض السامي بشأن شروط الابلاغ ؛

(ط) تشجع مكتب المفوض السامي فيما يبذله من جهود لتحسين استراتيجيته المتعلقة بالاتصالات بوصفها أداة أساسية لزيادة الوعي بقضايا اللاجئين لدى الرأي العام ، والتأثير على السياسة العامة وكسب دعم اضافي من الجهات المانحة .

ياء

٣٠ - إن اللجنة التنفيذية ،

وقد أحاطت علما بالمعلومات والمقترحات الواردة في الوثيقة التي تتناول "قدرة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على الاستجابة لحالات الطوارئ"(١٦) ،

وإذ تعترف بحاجة مكتب المفوض السامي الى تعزيز قدرته على الاستجابة بفعالية وبسرعة لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ،

وإذ تؤكد ان هذا التأهب المعزز لحالات الطوارئ والقدرة على الاستجابة لحالات اللاجئين الجديدة سيضمن أيضا نوعية مساهمة مكتب المفوض السامي في أي استجابة على نطاق منظومة الامم المتحدة لحالات الطوارئ الانسانية المعقدة ،

وإذ تؤكد أيضا اهمية التنسيق مع الكيانات المحلية للاغاثة في حالات الطوارئ في البلد المتأثر لضمان التأهب والاستجابة الفعالين لحالات الطوارئ ،

وإذ تعترف مع التقدير بمختلف مساهمات الدول الاعضاء لضمان توفر القدرة لدى مكتب المفوض السامي على الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ،

(أ) تطلب الى مكتب المفوض السامي مواصلة جهوده لتحسين قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ وفقا للاسس المبينة في ورقة غرفة الاجتماع ، بما في ذلك امكانية التعاون مع الوكالات التي لها مرافق تخزين قائمة ؛

(ب) تؤيد اقتراحات المفوضة السامية في هذا الصدد الواردة في ورقة غرفة الاجتماع وتطلب تنفيذها المبكر ؛

(ج) تقترح أن يستخدم مكتب المفوض السامي استخداما نشطا المبادئ التوجيهية بشأن الاطفال اللاجئين ، والمبادئ التوجيهية بشأن حماية اللاجئات في تخطيط وتنفيذ أية عملية طارئة متعلقة باللاجئين ؛

(د) تحث جميع الدول على مساعدة المفوضة السامية في ضمان توفر قدرة مناسبة وفعالة للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ ، لاسيما بتقديم كل ما يلزم من دعم لمكتب المفوض السامي تحقيقا لهذا الغرض ، والقيام ، في حالات الطوارئ ، باتخاذ تدابير فورية لتسهيل الاستجابة في الوقت المناسب ؛

(هـ) تطلب الى مكتب المفوض السامي أن يبحث مع المنظمات غير الحكومية المشهود لها بالخبرة في قطاعات خاصة ، وضع اتفاقات احتياطية لاستخدامها بسرعة في اقامة علاقة شركاء منفذين في حالات الطوارئ ؛

(و) تشجع المفوضة السامية على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الامين العام حتى يتسنى له ضمان أن تكون الامم المتحدة في وضع يتيح لها الاستجابة بصورة منسقة وفعالة لحالات الطوارئ الانسانية المعقدة ؛

(ز) تدعو المفوضة السامية الى أن تبقي اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية على علم ، بصفة منتظمة ، بشأن تنفيذ مضمون هذا القرار .

جيم

٣١ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تلاحظ المحتويات والمقترحات المتضمنة في ورقة غرفة الاجتماع المعنونة العودة الاختيارية الى الوطن : تعبئة الموارد من أجل حركات العودة الاختيارية الى الوطن والمساعدة في إعادة الإدماج[١٧] ،

وإذ تؤكد على ضرورة اهتمام قرار العودة الاختيارية الى الوطن على النحو الاوفى بوصفها الحل الدائم المفضل وحث الدول على تسهيل الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف ،

وإذ تدرك ان عدم توفر التمويل في الوقت المناسب هو احد العوامل التي تحد في اغلب الاحيان من الاستفادة باقصى قدر ممكن من تلك الامكانيات من أجل العودة الاختيارية الى الوطن ،

(أ) تطلب الى المفوضة السامية أن تبحث مع الدول الاعضاء ومانحين آخرين ، لا سيما اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ، مجموعة الخيارات وذلك من أجل التصدي لهذه المشكلة ، مثل إمكانية تضمين التكاليف المرتبطة بحركات العودة الاختيارية الوشيكة الى الوطن في ميزانية البرامج العامة لسنة ١٩٩٣ ؛

(ب) تطلب الى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يعمل في هذا الصدد على تعزيز النهج الاقليمية للعودة الاختيارية الى الوطن ؛

(ج) تطلب الى المفوضة السامية أن تقدم الى الاجتماع المقبل للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية قائمة بالمجالات ذات الاولوية حيث يجري تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن والتي من المحتمل أن تحرز النجاح ، بما في ذلك تقدير عن التكاليف المرتبطة بها .

دال

٣٣ - إن اللجنة التنفيذية ،

وقد احاطت علما بالوثائق ذات الصلة بانشطة التقييم التي يضطلع بها المكتب(١٨) ،

وإذ تشير الى طلبها السابق من أجل الاستمرار في الجهود بانشطة التقييم التي يضطلع بها المكتب(١٩) ،

وإذ ترى أن أنشطة التقييم أداة إدارية ضرورية ، من شأنها أن تحسّن من كفاءة وفعالية برامج مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ،

(أ) تطلب الى المفوضة السامية مواصلة جهودها لضمان توفير موارد كافية لمهمة التقييم التي يضطلع بها المكتب ، حتى في أوقات الطوارئ ؛

(ب) تكرر تأكيد اعتقادها بأن تقييم أنشطة مكتب المفوض السامي ، على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء ، عندما يضطلع به بصورة فنية وعلى نحو مستقل من شأنه أن يؤدي الى المزيد من فعالية برامج مكتب المفوض السامي ويحقق فورات بما يتناسب مع ذلك ؛

(ج) تطلب الى المفوضة السامية أن تضمن الانصياع لتوصيات قسم التقييم المركزي ، إن كانت ملائمة ، وتنفيذها قدر المستطاع وإعداد تقارير بشأنها ؛

(د) تعرب عن تقديرها لموجزات تقارير التقييم التي أعدها مكتب المفوض السامي وتطلب مواصلة إعداد تلك الموجزات وتوفيرها للجنة التنفيذية ؛

(هـ) تدعم فكرة ممارسات التقييم المشتركة بين مكتب المفوض السامي والمانحين ؛

(و) تطالب بإنشاء قاعدة بيانات أساسية فيما يتعلق باللاجئات والاطفال اللاجئين من أجل تقييم أداء مكتب المفوض السامي على نحو ملائم فيما يتصل بتنفيذ سياسته المتعلقة باللاجئات والاطفال اللاجئين .

هاء

٣٣ - إن اللجنة التنفيذية ،

وقد أحاطت علما بالجهود التي يبذلها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات ذات الصلة من أجل تعزيز تضافرها لمساعدة اللاجئين ، والعائدين ، والمشردين ،

(أ) ترحب بقرار مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ١٧/٩١ الذي يطالب بتكثيف التعاون بين برنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب المفوض السامي ومع وكالات اخرى ذات صلة ، في جملة امور منها ، تحديد التكامل وتحقيقه وتقديم المساعدة الانمائية الى اللاجئين والعائدين والمشردين ؛

(ب) تشجع المفوضة السامية على مواصلة دعوتها من اجل تحقيق المزيد من التعاون فيما بين الوكالات ولا سيما الاشتراك مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي في اتخاذ خطوات ترمي الى تحقيق الانشطة المشتركة في ميادين التنمية والهادفة الى منفعة اللاجئين والعائدين والمشردين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم .

واو

٣٤ - إن اللجنة التنفيذية ،

وقد احاطت علما بورقة غرفة الاجتماع الممنوحة "مهمة جمع الاموال التي يضطلع بها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين : استراتيجيات من اجل جمع الاموال لمكتب المفوض السامي"(٣٠) ،

وإذ تدرك العدد المتزايد من الطلبات المقدمة من اجل الحصول على خدمات مكتب المفوض السامي للاستجابة لحالات اللاجئين ، والتي تشمل نطاقا واسعا من الانشطة يتراوح بين تقديم المساعدة في حالات الطوارئ والعودة الاختيارية الى الوطن ،

وإذ تدرك حاجة مكتب المفوض السامي الى استراتيجية متسقة لجمع الاموال من أجل ضمان تعبئة الموارد اللازمة لاعمالها ،

(أ) ترحب بالموجز الشامل لهذه الاستراتيجية كما ورد في ورقة غرفة الاجتماع المذكور ، لا سيما المقترحات بشان توسيع قاعدة المانحين لمكتب المفوض السامي وزيادة إيضاح أولويات التمويل ؛

(ب) تشجع مكتب المفوض السامي على تقييم سياسات المساعدة التي يتبعها المانحون التقليديون - لا سيما أولوياتهم الإقليمية والقطاعية - بهدف توسيع نطاق مصادر التمويل ؛

(ج) تحث مكتب المفوض السامي على إيلاء أولوية لصياغة استراتيجية اتصالات فعالة يكون من شانها أن تدعم بصورة مباشرة الاهداف الرئيسية لمكتب المفوض السامي بالنسبة لجمع الاموال ؛

(د) تشجع مكتب المفوض السامي على مواصلة استكشاف امكانات القطاع الخاص ، مع التاكيد على ضرورة التعاون بصورة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية حتى يتسنى تحاشي التنافس من أجل الحصول على أموال القطاع الخاص ؛

(هـ) تحيط علما مع التقدير باستمرار دعم المانحين القوي جدا لمكتب المفوض السامي في وقت بلغت فيه الطلبات على المكتب حدا لم يسبق له مثيل مما من شانه أن يتطلب تعبئة موارد مالية كبيرة وتطلب الى المانحين مواصلة دعمهم لضمان التمويل التام في الوقت المناسب للانشطة الحالية فضلا عن الانشطة المبرمجة لعام ١٩٩٣ ؛

(و) تؤكد من جديد على أهمية تخطيط وتنفيذ أنشطة الإعلانات المبكرة للتعهد بالتبرع ، ولا سيما في مؤتمر اعلان التبرعات ، وتطلب الوفاء بتلك التعهدات ، إن كانت قد خُصّصت ، على أوسع نطاق ممكن ، لتوفير المرونة لمكتب المفوض السامي بصدد تخصيص الاموال وفقا لاشد الاحتياجات إلحاحا ؛

(ز) تطلب الى مكتب المفوض السامي ، أن يجري ، عملا بالتوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها[١٥] ، مشاورات مع المانحين بغية تحقيق أكبر قدر من المواءمة وتوحيد معايير متطلبات إعداد التقارير فضلا عن توحيد إجراءات الدفع وبذلك يتسنى له استخدام الموارد البشرية بصورة أكثر كفاءة ؛

(ح) تطلب الى الحكومات التي لا تساهم في مكتب المفوض السامي أو التي بمقدورها أن تزيد من مساهماتها ، وهي في موقف يسمح لها بذلك ، أن تقدم دعما ماليا بروح من المشاركة الدولية في تحمل الاعباء .

زاي

٣٥ - إن اللجنة التنفيذية ،

وقد استعرضت الوثائق ذات الصلة بتنظيم وادارة الموارد البشرية[٢١] ، والمذكرة المتعلقة باستعراض تصنيف وظائف المديرين (مد - ٢) في مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[٢٢] ، وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عليها ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أهمية الاحتفاظ بموظفين مؤهلين ، ومستقلين ، ومعينين على اساس توزيع جغرافي متوازن ،

(أ) تحيط علما بالتقرير المتضمن لمواضيع شتى مثيرة للاهتمام الذي قدمه رئيس مجلس الموظفين[٢٣] ، بناء على الدعوة التي وافقتها اللجنة التنفيذية في دورتها الاخيرة ؛

(ب) تحيط علما بالمقترحات الواردة في المذكرة بشان استعراض تصنيف وظائف المديرين (مد - ٢) في مكتب المفوض السامي[٢٣] ؛

(ج) تطلب الى المفوضة السامية ، أن تقدم قبل زيادة إمعان النظر في تلك المقترحات ، مذكرة شاملة عن استراتيجية لتطوير الموارد البشرية في مكتب المفوض السامي ، في الاجتماع المقبل للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية . ويمكن أن تتصدى الوثيقة في الوقت نفسه لتصنيف وظائف المديرين وغير ذلك من سياسات الموظفين ، على حد سواء ، مثل التوظيف ، والتنقل والتناوب ، ومركز الموظفات ، وتقييم الاداء ، ومعايير الترقية والنسبة بين الموظفين في المقر والميدان ؛

(د) تطلب الى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية أن تتخذ ، في ضوء نظرها في تلك المواضيع المتعلقة بالموارد البشرية ، الإجراء الملائم ، بما في ذلك إمكانية طرح توصية بشان المقترحات الواردة في المذكرة المقدمة الى اللجنة التنفيذية[٢٣] ؛

(هـ) توافق على العمل بتوصيات اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية في أبكر فرصة ممكنة ؛

(و) تطلب الى المفوضة السامية أن تكفل تعزيز قيام الإدارة والموظفين باجراء حوار مفيد ، لاسيما من خلال استخدام الالية الراسخة المشتركة بين الموظفين والإدارة ؛

(ز) تشجع المفوضة السامية على اتباع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أجل تبسيط ووضوح التقارير المعدة عن أنشطة مكتب المفوض السامي التي تموّل من التبرعات بقدر ما تتعلق بالموارد البشرية وذلك كيما تعكس على نحو أكثر شمولا حالة جميع فئات الموظفين في المقر والميدان ؛

(ح) تدعو رئيس مجلس الموظفين الى تقديم تقرير عن المواضيع التي تهم الموظفين الى اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والاربعين .

حاء - جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة والاربعين للجنة التنفيذية

٣٦ - أقرت اللجنة بتوافق الآراء جدول الاعمال المؤقت التالي لاجتماع الدورة الثالثة والاربعين للجنة التنفيذية (A/AC.96/XLII/CRP.1) :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

٣ - إقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية أخرى .

٤ - المناقشة العامة .

٥ - (أ) استعراض برامج مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الممولة من صناديق التبرعات في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ ؛ واعتماد ميزانية البرامج العامة لسنة ١٩٩٣ وأية تنقيحات لميزانية سنة ١٩٩٢ ؛

(ب) حالة المساهمات والاحتياجات المالية الإجمالية لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ؛

(ج) الإدارة والتنظيم ؛

٦ - النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة والاربعين للجنة التنفيذي .

٧ - اي مسائل اخرى .

٨ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الثالثة والاربعين .

٩ - اختتام الدورة .

طاء - مشاركة المراقبين عن الحكومات في عام ١٩٩٢

٣٧ - نظرت اللجنة التنفيذية في طلبات وفود الحكومات التالية واعتمدتها من أجل المشاركة بصفة مراقب في جلسات اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية والمسائل الإدارية والمالية ، فضلا عن الجلسات غير الرسمية التي ستعقدها اللجنة التنفيذية خلال عام ١٩٩٢ :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ، اسبانيا ، اوروغواي ، ايرلندا ، البرتغال ، بلغاريا ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جيبوتي ، رومانيا ، زمبابوي ، سري لانكا ، السلفادور ، السنغال ، سوازيلند ، شيلي ، العراق ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كينيا ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، ملاوي ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس .

ياء - إعلانات أو تحفظات تفسيرية متصلة باستنتاجات اللجنة ومقرراتها

الف - ١ - استنتاج عام بشأن الحماية الدولية

٣٨ - اعترض وفد اسرائيل على تضمين عبارة "بما في ذلك عدد كبير من الفلسطينيين" في الفقرة الفرعية (د) .

الحواشي

(١) EC/SCP/67 .

(٢) EC/SC/64 .

(٣) EC/SC.2/47 .

(٤) EC/SCP/59 .

(٥) E/1991/23 .

(٦) A/AC.96/754 .

(٧) EC/SC.2/48 .

(٨) A/AC.96/760, para. 26 .

(٩) A/AC.96/774 (الاجزاء أولا - سادسا) .

(١٠) A/AC.96/775 and Corr.1 .

(١١) EC/SC.2/1991/CRP.15 .

(١٢) A/AC.96/776 .

(١٣) EC/SC.2/1991/CRP.22 .

(١٤) A/AC.96/779 and Add.1 .

(١٥) A/AC.96/780 .

(١٦) EC/SC.2/1991/CRP.14 .

(١٧) EC/SC.2/1991/CRP.18 .

(١٨) A/AC.96/776 ؛ EC/SC.2/1991/CRP.19 .

(١٩) A/AC.96/760 ، الفقرة ٢٩ الف (م) .

(٢٠) EC/SC.2/1991/CRP.20 .

(٢١) A/AC.96/775 ؛ EC/SC.2/49 .

(٢٢) EC/SC.2/1991/CRP.16 .

(٢٣) EC/SC.2/49 .

المرفق

البيان الافتتاحي الذي القته مفوضة
الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
امام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض
السامي في دورتها الثانية والاربعين

١ - اود ان ارحب بكم جميعا في دورة اللجنة التنفيذية هذه . واسمحوا لي بان ارحب بصفة خاصة بصاحبة السمو الملكي ، الاميرة مارثا لويز ، اميرة النرويج . فقد قبلت هذا الصباح عن طيب خاطر ان تصبح سفيرة للمقاصد الحميدة لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وإن اهتمام الاميرة بالقضايا الإنسانية إنما يدل بوضوح على التقاليد الحميدة لاسرتها وبلدها . ويجدر بي كذلك ان اهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم ، وان اهنئ كذلك نائب الرئيس والمقرر . وإنني اتطلع لان اواصل مع هذا المكتب التعاون الوثيق الذي نعمت به مع السفير ازيكيوي ومكتبه . فالرحلات الميدانية التي يقوم بها الرئيس الخارج هي دلالة على ما ابداه هو ، بل وهذه اللجنة ، من اهتمام عميق بقضايا اللاجئين ودعم نشط لهذه القضايا ، وانني لذلك اشعر بالامتنان . فنحن بحاجة لهذا اكثر من اي وقت مضى . وفي وقت لاحق اليوم سيدلي مديقي وزميلي ، السيد جيمس انغرام ، المدير التنفيذي لبرنامج الاغذية العالمي ، بخطاب امام هذه الدورة . وإن وجوده هنا ، على سبيل رد زيارة قمت بها ، في شهر ايار/مايو الماضي ، لحضور افتتاح لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة للبرنامج إنما يدل على التعاون بين منظمتينا بشكل اوثق على الدوام .

٢ - السيد الرئيس ، إن عمل مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إنما هو مرآة للعالم الذي نعيش فيه . فكثيرا ما يبدو وكان اخبار الصباح تحدد جدول اعمالنا لليوم . ففي هذا العصر ، الذي يصعب فيه احيانا تحديد ما إذا كانت الاحداث هي التي تولد الاخبار ام ان وسائط الإعلام هي التي تفجر الاحداث ، من المهم ان تتوفر لدى مؤسسة مثل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين القدرة على الاستجابة الفورية وعلى استيعاب آثار التغييرات التي تحدث في العالم المحيط بنا . وفي بياني الذي ادلي به اليوم ، اود ان اشاطركم بعض الافكار بشان الطريقة التي ارى ان يكون عليها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في هذا العالم الذي شهد تغييرات اساسية ويشهد تغييرات كل يوم ، وعلى الاخص فإن هذه الافكار تتعلق بمدى وجود إحداث توازن في القدرة التنفيذية للمكتب بإضافة قدرة مناسبة لصياغة السياسات

الملائمة . وإنني أبدي ملاحظاتي بعد أقل من ثمانية أشهر من تقلدي لهذا المنصب - ولكن بعد فترة يرى فيها الكثيرون ممن اشتغلوا بقضايا اللاجئين أكثر مني بكثير ، إنها حقا فترة لا مثيل لها من جوانب عديدة .

٣ - فلقد شهدنا في الخليج الفارسي أكبر وأسرع تدفق للاجئين إلى الخارج في الازمان الحديثة . ففي أقل من خمسة أشهر فرّ ١,٥ مليون عراقي من ديارهم ، ولم يعد منهم إلّا نحو ٠٠٠ ٧٠ شخص . ولم يتمكن البعض من العودة إلى ديارهم ، وعاد آخرون - يبلغون نحو ٠٠٠ ٥٠٠ شخص - إلى بلدهم ولكن لا يزالون مشردين . فهذا الخروج السريع والمتارجح تلته عودة سريعة ولكنها محفوفة بالمخاطر بذات القدر .

٤ - وفي القرن الافريقي ، صار من اللازم القيام بعمليات إنسانية هائلة كبديل لجهود إنمائية أكثر اتساما بالطابع العمراني والاقتصادي والاجتماعي . فاستمرار المنازعات وتردد الديمقراطيات وضعف مبادرات السلم كلها أمور تجعل هذه المنطقة مزيجا من الامل والقلق .

٥ - وفي أوروبا أصبحت الآن تحركات الناس بحرية ، وهي تحركات كان ينظر إليها حتى عهد قريب على أنها بادرة تغيير سياسي في الشرق ، مصدرا لقلق عميق - وأحيانا للمخاوف - في الغرب . فازدياد أعداد طالبي اللجوء وضع ضغطا على الإجراءات والممارسات القائمة بحيث أوصلها حدودها وعرّض مبدأ اللجوء للاختبار . ومن ناحية اخرى ، فإن بلدان أوروبا الشرقية التي كانت حتى عهد قريب للغاية مصدرا للاجئين أخذت الآن تستقبلهم . وإنني أعتقد أنه لا بد أن يكون قد صار بالإمكان الآن أن ننظر في مسألة تطبيق "شرط الوقف" في هذه المنطقة . وبما أن العديد من هذه البلدان أخذت تشترك في عمل هذه اللجنة ، فإنني أرحّب بها ، كما أرحب بقيامها بالانضمام ، أو اعتزامها الانضمام ، إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ . فهذه الافعال إنما تؤكد على الاهمية المستمرة لمكوك اللاجئين في فترة ما بعد الحرب الباردة .

٦ - لقد تميّز عام ١٩٩١ ليس فقط بالهجرة إلى الخارج وإنما أيضا بفرص جديدة للعودة . ففي الشهر الماضي ، قمت بتوقيع اتفاق مع حكومة جنوب افريقيا ، وبذلك مُهّد الطريق لان يكون لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وجود في جنوب افريقيا ، ولعودة المنفيين بسلامة .

٧ - وفي هذه اللحظة ، فإننا نقف على أعتاب عملية إعادة أبناء الصحراء الغربية الى الوطن لكي يشتركوا في الاستفتاء المتعلق بمستقبل الإقليم .

٨ - وفي كمبوديا نقوم بتعديل خطى عملياتنا ، بوصفنا الوكالة الرائدة بما يتعلق بالعودة الاختيارية ، لكي نتمكن من مواكبة التطورات السياسية السريعة والايجابية . بيد أن عدم كفاية الاستجابة للمناشدة التي وجهها الامين العام في العام الماضي بالنيابة عن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للحصول على ٢٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة اللازمة للترتيبات التحضيرية ، وقد عقبة أمام اتخاذ المزيد من التدابير . لذلك أجد أن لزاما عليّ أن اغتنم هذه الفرصة لكي أحث الحكومات بقوة على تقديم تبرعات سريعة وسخية .

٩ - وهنالك حلول تكاد تكون غير منظورة . ففي أمريكا اللاتينية ، مثلا ، ظل اللاجئون يعودون الى ديارهم بأعداد كبيرة ، وذلك بفضل مبادرات السلم الاقليمية وعملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من ابناء أمريكا الوسطى . وخلال الرحلة التي سأقوم بها الى أمريكا الوسطى في وقت متأخر من هذا الشهر ، سوف أقوم بإطلاق آخر معسكر للاجئين النيكاراغويين في كوستاريكا .

١٠ - ونحن نعكف الآن على اقامة وجود لنا في اريتريا كمقدمة لعودة أعداد كبيرة من السودان . كذلك فإن اتفاق السلم في انغولا جعل من الواقعي التخطيط لعودة ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين في وقت مبكر من العام المقبل . ولا تزال المفاوضات مستمرة بشأن حل دائم لمشكلة اللاجئين الروانديين . إذ توجد لجنة ثلاثية ، تتألف من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، تقوم بوضع الخطط اللازمة لاعادة نحو ٠٠٠ ٩٤ لاجئ الى بوروندي . كذلك من المتوقع أن تفضي المحادثات الثلاثية بين تايلند ولاوس ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الى العودة الاختيارية لنحو ٠٠٠ ٥٥ لاوي ، في حين أن عدد العائدين الى فيت نام يربو الآن على ٠٠٠ ١٣ شخص .

١١ - فقد انخفض التدفق خارج فيت نام انخفاضا كبيرا ، مع استثناء بارز يتمثل في وصول اللاجئين الى هونغ كونغ . بيد أن المأزق الذي ووجه اثناء البحث عن حل يقوم على الكرامة والانسانية لمن صمموا على الا يكونوا في عداد اللاجئين قد اعاق إحراز المزيد من التقدم . ولاتزال المشاورات بشأن هذا الموضوع الهام مستمرة ، والامل يحدوني في إمكانية التوصل الى توافق في الآراء عما قريب كي يصبح في إمكان من لم يصنفوا على أنهم من اللاجئين العودة الى ديارهم بسلامة وكرامة .

١٢ - وفي أفغانستان قام نحو ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ بالعودة الى وطنهم من باكستان هذا العام ، بصرف النظر عن الحالة الامنية . كذلك فإن اللاجئين الليبريين يعودون الى وطنهم في الوقت الحاضر ، رغم استمرار انعدام الامن . وإنني آمل حقا في أن تفضي المبادرات السياسية الى حلول أنسب لهذه المشكلة التي تضع عبئا ثقيلا على البلدان المجاورة لليبريا .

١٣ - إن حالات الطوارئ الجديدة المتعلقة باللاجئين ، وعمليات الاعادة الفعلية الى الوطن أو تحركات العودة المرتقبة ، وكذلك البرامج المستمرة بشأن الرعاية والاعالة ، قد أوجدت احتياجات تعتبر أعلى احتياجات لبرنامج مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . ففي نهاية العام الماضي ، كنا نتوقع أن يصل إجمالي النفقات في عام ١٩٩١ الى مستوى يبلغ نحو ٥٦٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة . واليوم فإن اجمالي الاحتياجات المسقطة لعام ١٩٩١ يبلغ ٩٨٢,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . فهذا عام احتياجات لم يسبق لها مثيل قوبلت باستجابة لم يسبق لها مثيل بذات القدر . فقد أتاحت الجهات المانحة حتى الآن مبلغ ٧٨٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في شكل تبرعات . وإنني أشكر هذه الجهات بعمق على هذا الدعم ، وأرى في ذلك دلالة ليس فقط على الثقة الموضوعة في مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وإنما أيضا على التزام واضح من جانب المجتمع الدولي بالاشتراك في جهد يقوم على التضامن وتقاسم الاعباء من أجل تخفيف محنة نحو ١٧ مليون لاجئ تحت رعايتنا وايجاد حلول لهؤلاء اللاجئين . وإن إسهام بلدان اللجوء في هذا الجهد الدولي لا يمكن قياسه .

١٤ - إن زيادة الدعم تجلب معها زيادة التوقعات والمطالبات . وإنني أعي بحدة وجوب أن يكون أداؤنا في مستوى الثقة التي وضعها فينا المجتمع الدولي . وإنكم ستقدرون ، يا سيادة الرئيس ، حالات الضغط التي تتعرض لها بيروقراطية مر عليها في بحر خمسة عشر شهرا ثلاثة من المفوضين السامين وشهدت ، خلال فترة ثمانية عشر شهرا عملية تقليص لعدد الموظفين تلتها زيادة نشاط بنسبة ٦٠ في المائة . وكانت الاحتياجات الادارية والتنظيمية اللازمة للاستجابة لهذه الحاجات التي لم يسبق لها مثيل هذا العام مذهلة .

١٥ - لقد شعرت بالإعجاب لما أبداه موظفو مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وأسرهم من تسامح وصبر والتزام خلال هذه الحقبة المليئة بالاضطرابات . فلقد تعرّض الكثيرون منهم لخطر يهدد سلامتهم الشخصية أثناء رحلات ميدانية صعبة . ودفع

الى تجربتنا الاخيرة في منطقة الخليج الفارسي والقرن الافريقي ، فإنني أرى حاجة واضحة لوضع ترتيب يستفاد فيه بشكل تام من الإمكانيات السياسية والإنسانية للأمم المتحدة بينما يكفل القيام باستجابة تنفيذية منسقة لحالات الطوارىء المعقدة . إذ ينبغي أن يكون هدف التنسيق هو تيسير التعاون لا إضافة طوق جديد من التحكم البيروقراطي . وينبغي أن يقوم هذا التنسيق على ترتيب دائم لتوفير الأموال والموظفين والمعدات وأن يتلقى الدعم من جانب أمانة دائمة مشتركة بين الوكالات .

١٨ - ولدى الاستجابة لحالات الطوارئ ينبغي ألا نغفل الفئات الأضعف ، وأعني بهؤلاء النساء والأطفال . لذلك فانني أعتزم القيام ، واضعا في الاعتبار المثال الملهم المتمثل في منسق شؤون اللاجئات ، بتعيين منسق لشؤون الأطفال بأسرع ما يكون ، وذلك بفضل الدعم الذي تلقيته من حكومة النرويج . وخلال السنوات القليلة الماضية قمنا بوضع مبادئ توجيهية مفيدة في مجال السياسة العامة المتعلقة باللاجئات والأطفال اللاجئين ولكن من المؤلم أن هذا المكتب لا يزال يتعيّن عليه أن يقطع شوطا بعيدا من أجل ترجمة هذه السياسات الى تدابير منهاجية محددة . وإنني عاقد العزم على تحسين هذه الناحية الهامة من نواحي أنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

١٩ - وثمة عنصر آخر من عناصر حالات الطوارئ يعد هو الآخر ضعيفا ولكنه منسي ، طوال عمر حالات اللاجئين القائمة ، وهو البيئة . فالتقليل من المساعدات التي تقدم الى اللاجئين على المدى القصير لربما يؤدي الى إلحاق ضرر بالبيئة على المدى الطويل . ومن ذلك أن أثر وجود أعداد كبيرة من اللاجئين على البيئة في ملاوي وباكستان يتيح مثالين فقط . ونحن بحاجة الى إيلاء المزيد من الاعتبار لمسائل البيئة لدى القيام بأنشطة المساعدة . اذ أن تدهور البيئة قد يفضي الى التشرد ، وأن التشرد قد يزيد تدهور البيئة . وفي المقابل ، لربما تؤدي التنمية المتواصلة الى تقليل التشرد . لذلك يحدوني الأمل في أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو بايلاء إعتبار للصلة بين تحركات السكان والبيئة والتنمية .

٢٠ - والهدف الثاني هو اغتنام كل فرصة للعودة الاختيارية . ففي عالم يحشر فيه معظم اللاجئين في مخيمات مؤقتة ومكتظة في ظروف تعد من السوء بنفس الظروف التي فروا منها - إن لم تكن أسوأ منها - ينبغي التسليم بحق المرء في العودة الى وطنه بنفس درجة التسليم بالحق في طلب اللجوء في الخارج . وذلك لأن تجديد الثقة في قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات العالمية يتيح إمكانيات جديدة للسلم في جميع أنحاء العالم . فمنع مشاكل اللاجئين وحلها مرتبطان إرتباطا لا ينفصم بجهود إقامة السلم وصيانته . وأنا أعتبر عام ١٩٩٢ هو عام العودة الاختيارية .

٣١ - ومما يدعو للتفاؤل الى حد كبير أن احتمالات عودة العديد من اللاجئين تبدو اليوم أفضل مما كانت عليه في الماضي . ولكنني أشعر بالقلق إزاء نوعية الحياة التي أتوقع أن يعودوا إليها . ففي تموز/يوليه من هذا العام قمت بزيارة الى اثيوبيا ، والتقيت بالعديد من الاثيوبيين الذين عادوا من الصومال . فلقد عادوا الى وطنهم هربا من القتال في الصومال ووجدوا أنفسهم جوعى وبلا مأوى لدى العودة . أما الآن وقد عادوا ، بلا فرص ، فالسؤال هو : إلى متى ؟ هل ستتحول مشكلة المشردين ببساطة من جانب واحد للحدود الى الجانب الاخر ؟ وهل سنكون مواجهين بحالات طوارىء تتعلق بالعائدين مثلما نواجه الآن بحالات طوارئ تتعلق باللاجئين ؟ وما هي تكاليف عمليات السلام الهشة في هذه البلدان ؟

٣٢ - ويجب على البلد الاصلي أن يقبل المسؤولية عن مواطنيه - من حيث الظروف التي تحول دون النفي الجبري والتي تشجع أيضا على العودة الطوعية . إلا أن العودة على نطاق واسع لا يمكن أن تنجح إلا إذا كان هناك مجهود دولي متضافر لإيجاد الظروف الملائمة للعودة . ومعظم البلدان التي يعود اليها اللاجئون أو هم سيعودون اليها هي بلدان نكبتها الحرب ، ولديها بالفعل أعداد كبيرة من المشردين في الداخل ، وقدرتها على استيعاب هؤلاء الباقين ضئيلة أو معدومة . ولن تتسنى إعادة إدماج اللاجئين العائدين على النحو السليم إلا إذا كانت هناك برامج شاملة للبناء أو لإعادة البناء في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم فإن ضمان نجاح العودة الاختيارية الى الوطن يتجاوز ولاية أو موارد مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وحده . ويجب أن تكمل عمليات الإغاثة والمعونة القصيرة الاجل التي يقدمها المكتب الى العائدين جهود التنمية الوطنية لكل السكان وأن تدمج فيها . ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ليس وكالة إنمائية ولكنني عاقدة العزم على أن أكون عاملا حفازا ، يرهف حساسية المنظمات الإنمائية والمانحين ، وأهم من ذلك ، البلدان المعنية ، ويشجعها ويتعاون معها . ويحدوني التفاؤل بأن يجتذب مفهوم تقديم المعونة للعائدين والتنمية الكثير من الاهتمام والدعم . أولا ، سيكون للبلد الاصلي مصلحة واضحة عندما يرى مواطنيه يعودون ، وسيتصرف ، خلال العملية ، كمحرك لجهود التنمية المحلية أو الاقليمية أو الوطنية . ثانيا ، أرجو أن تفهم المنظمات الإنمائية ومؤسسات الإقراض أن في مالحها المساهمة في إيجاد حلول انسانية يمكن أن توفر مزيدا من الاستقرار من أجل التنمية الاقتصادية على المدى الطويل . ثالثا ، قد يرغب المانحون أن يروا مواردهم توجه نحو توطيد حلول دائمة بدلا من برامج الرعاية والاعالة المتباطئة في بلدان اللجوء . وأنا أتقدم ، من خلال المذكرة المتعلقة بالعودة الاختيارية الى الوطن ، ببعض الآراء والافكار بشأن هذا الموضوع وأتطلع الى مواصلة التفكير فيه مع أعضاء اللجنة التنفيذية .

٢٣ - وهدفي الثالث هو تشجيع إيجاد حلول من خلال اتخاذ تدابير وقائية عند مصدر المشكلة . يجب أن تكون الخطوة الاولى في هذا النهج هي تحديد أولئك الذين هم بحاجة الى الحماية الدولية . وقد ساعد الفريق العامل المعني بالحلول والحماية على توضيح بعض هذه المسائل . غير أن من المهم أن يتوصل المجتمع الدولي الى فهم واضح ومتفق عليه لمن يستحق الحماية الدولية . فهنا أناس يتركون أوطانهم لا لانهم يريدون ذلك ، بل لانهم مضطرون الى ذلك . واللاجئون يهربون لحماية أرواحهم ، والمهاجرون لاسباب اقتصادية يهربون من أجل تحسين مستقبل حياتهم . فالتوصل الى فهم أفضل للاسباب المختلفة التي تدفع الناس الى الانتقال سيساعد على تحديد الطرق التي قد يتسنى بها منع حدوث هذه التدفقات الى الخارج . وينبغي أن أوضح أنني لا أعرف هذا المنع بانه بناء الحواجز لوقف الناس من الانتقال بل بوصفه إزالة للعوامل التي تدفع الى التشرد أو الحد منها .

٢٤ - وتتمثل الاسباب الجذرية لتدفق موجات اللاجئين في النهاية بالنزاع السياسي وانتهاك حقوق الانسان . فحينما يشعر الناس أن حياتهم وحرياتهم في أمان ، لن يكون هناك ما يدعوهم الى السعي من أجل اللجوء الى أماكن أخرى . وتقع مسؤولية مواجهة هذه الاسباب الجذرية على الحكومات وعلى هيئات ، غير مكتب مفوض الامم المتحدة السامي . كما أن القدرة على مواجهتها يجب أن تتوفر لديها . ولكنني أؤمن إيمانا قويا بان مكتب مفوض الامم المتحدة السامي يجب أن يشجع ويساعد هذا المسار . يجب أن نكون مستعدين لا لتحويل الموارد ، حسب الاقتضاء ، من بلد اللجوء الى البلد الاصلي فحسب ، ولكن أيضا لاستحداث الادوات اللازمة لاتخاذ إجراءات فعالة من أجل تجنب تدفق موجات من اللاجئين . ومن بين هذه الادوات : أولا ، التعاون الوثيق مع هيئات حقوق الإنسان والمشاركة في انشطة الإنذار المبكر على نطاق أوسع . ثانيا : وضع قاعدة بيانات لبلد المنشأ . وقد بدأنا بالفعل العمل في هذا الشان . وهذا لن يساعد في تطوير العمل من أجل تجنب التدفقات الى الخارج فحسب ولكنه سيساعدنا أيضا على تقديم المشورة بشان تحديد مركز اللاجئين ، وتطبيق شروط الوقف ومفهوم "البلد الآمن" . ثالثا : الاتصالات الاوثق مع المؤسسات الإنمائية ومؤسسات الإقراض . رابعا : تشجيع حملات الإعلام الجماهيري التي تتحدث عن توقعات أولئك الذين يسعون الى الانتقال ومفاهيمهم الخاطئة . ونحن على وشك البدء في استراتيجية جديدة في مجال الاتصال الجماهيري في اوروبا ، استنادا الى تجربتنا في فييت نام .

٣٥ - والواقع ، ان العديد من هذه الادوات اختبر في جنوب شرقي آسيا في إطار خطة العمل الشاملة . وقد تم تشذيب هذه الادوات واعدنا تطبيقها في اسلوب تناولنا للمشكلة في البانيا . وانا اجدها عناصر هامة في اي استراتيجية ترمي الى معالجة التنقلات المحتملة او الفعلية للسكان في اوروبا .

٣٦ - وكنت قد قلت في اجتماعنا المعقود في حزيران/يونيه ، انه لابد من اتخاذ إجراء وقائي لتلبية حاجات المشردين داخليا . فمحنتهم قاهرة ، كمحنة أولئك الذين يعبرون الحدود الوطنية . على ان المشكلة تتجاوز قدرة اي وكالة لوحدها . فالمطلوب هو استجابة منسقة ومتضافرة من جانب منظومة الامم المتحدة ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، والمنظمات غير الحكومية . ويمكن ان تكون خبرة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، السابقة والحالية ، في مجال خدمة المشردين في الداخل ، بمثابة نماذج تستفيد منها هذه الجهود المتضافرة . وكذلك فإن عملية فريق مراقبي الامم المتحدة في السلفادور يمكن ان توفر دروسا رائدة في هذا الصدد . وفي رأيي ان احترام السيادة الوطنية ينبغي الا يحد من تلبية حاجة المشردين داخليا الى الحماية والمساعدة بل بالاحرى ، ان تتوافق مع هذه الحاجة . ويجب ان تنطلق من مبادئ القانون الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين من اجل وضع إطار قانوني ومبادئ توجيهية عملية لإيصال المساعدة الإنسانية لمن هم بحاجة اليها .

٣٧ - ولدى وضع استراتيجيتنا فيما يتعلق بالالتقاء والحلول ، اسمحوا لي ان اؤكد ان مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ينبغي الا يتخلى عن مسؤليته في تشجيع تبنّي سياسة متحررة بالنسبة للجوء . ولن يتخلى عن هذه المسؤولية . ففي الوقت الذي أخذ فيه احترام حقوق الإنسان وحكم القانون يحرز تقدما على الصعيد العالمي ، أود ان أرى دور المكتب الإشرافي فيما يتعلق بتوفير الحماية للاجئين يلقى قدرا اكبر من الاهتمام - والقبول . أما وقد وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا ، فقد بدأنا باستعراض لمواردنا وهياكلنا في أوروبا ، حتى يتسنى تحديد أولويات جديدة في مجال السياسات وإدخال التغييرات الضرورية لضمان الكفاءة والفعالية . وينبغي التأكيد على اننا ، في محاولتنا إعادة تشكيل مواردنا الموجودة ، عازمون على ان نبذل قصارى جهودنا لتجنب تكبد تكاليف إضافية .

٣٨ - وفي هذا السياق ، اعتقد ان من الامور الحاسمة ان يكتسب مكتب المفوض السامي صورة أعلى مقاما لدى الجمهور . فوجود استراتيجية فعالة للإعلام يشكل أداة اساسية للحماية . فوسائط الإعلام الجماهيري والبيانات التي يدلي بها واضعو السياسات هي

التي تشكل الرأي العام والسياسات العامة . ويساورني قلق عميق أن ألمس شعورا بكراهية الاجانب يتعاظم في بلدان مختلفة ، وأنا أحث جميع الزعماء على استخدام سلطتهم ونفوذهم لمكافحة هذه الاتجاهات الخطيرة . ويجب على مكتب المفوض السامي ، من ناحيته أن يسهم في إيجاد حوار عام أكثر اطلاعا ومصداقية عن طريق توفير حقائق وأرقام موثوق بها . ومن هنا بدأ العمل ، بالفعل ، داخل المكتب للمساعدة في تحسين عمليات الإبلاغ التي نقوم بها بشأن إحصاءات اللاجئين .

٢٩ - وفي الختام ، اسمحوا لي أن ألخص ما ذكرت : يجب أن يكون هدفنا الأسمى هو العمل على نحو يحول دون اضطرار الناس الى الفرار ، أو على نحو ييسر إيجاد حلول بديلة لا يعود بعدها الناس لاجئين . إن بعض هذه الانشطة يدخل مباشرة ضمن اختصاصات مكتب المفوض السامي ، وبعضها يتطلب تعبئة وتعاون الحكومات ، ووكالات الامم المتحدة الاخرى ، والوكالات الحكومية الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ، والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، والمؤتمر الاسلامي ، والاتحاد الاوروبي ، ومجلس أوروبا ، ومؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ومنظمة الدول الامريكية ، ومع لجنة الصليب الاحمر الدولية ، وبالطبع ، مع المنظمات غير الحكومية التي لا تزال هي شريكاتنا الصدوقة والتي لا تقدر بثمن . هناك حاجة الى بذل جهود دولية شاملة بحق . وأنا أفهم حضور الكثير منكم اليوم على أنه دلالة على الاهتمام والاستعداد للانضمام الى هذه الجهود .

٣٠ - لقد أنشئ مكتب مفوض الامم المتحدة السامي منذ ٤٠ سنة ، في عام ١٩٥١ ، في ذروة المجابهة بين الشرق والغرب وذلك من أجل حماية ومساعدة الهاربين من اضطهاد النظم الاستبدادية . وفي نهاية المطاف ، كان من شأن رغبة الناس في الانتقال عبر الحدود للتمتع بفرص أفضل وأكثر حرية أن ارغمت النظم القمعية في اوروبا الشرقية على التغيير . لقد كان انهيار جدار برلين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أحد أهم الاحداث التي ترمز الى نهاية الحرب الباردة . والدرس الذي نستطيع أن نتعلمه من الماضي هو أن بناء الاسوار لا يمكن أن يحول دون فرار من لا حيلة لهم إلا الفرار . إن ما يمكن أن يحول دون فرارهم هو بناء الجسور بين الغرب والشرق ، وبين الشمال والجنوب ، والسماح للديمقراطية وحقوق الإنسان والازدهار بأن تعم الجميع . وها أنا ، ونحن نجتمع بمناسبة الذكرى الاربعين ، أتعهد بأن يسلك المكتب مسارا يقود الى نظام عالمي أكثر انفتاحا وعدلا يجد فيه العديد من اللاجئين طريق عودتهم الى أوطانهم ولا يضطر فيه أحد الى الهروب .

- - - - -